شؤون فلسطينية

ربيع و صيف 2021

العدد 283- 284

الشيخ جراح

شرارة هبّات فلسطين

شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة
تصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحُرير الفلسطينيَّة

العدد المزدوج 283-284 ، ربيع وصيف 2021

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد اشتية

المدير العام
د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم
أ. صقر أبو فخر

رئيس التحرير
د. أحمد عز م

مدير التحرير
د. إبراهيم ربايعة

هيئة التحرير
د. أيمن يوسف
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم

مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.
يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس :9702966228 +
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L.O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9702966228
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

مجلة شؤون فلسطينية
e-mail: Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة
2021

المحتويات

الصفحة

الافتتاحيــة 6

ملف العدد

القدس قناديل المقاتل: هبة القدس 2021 شرارة هبات فلسطين
أحمد عز الدين أسعد 9

العدوان على غزة بين عامي 2014 و2021: «حروب إسرائيل الجديدة»
كريم قرط وختام عجارمة 27

تأطير مآلات الهبّة: تمهيد لاستعادة مقولة «وحدة الشعب الفلسطينيّ»
محمد قعدان 53

بيتا.. أيقونة المقاومة الشعبية ضد الاستيطان
أمجد ابو العز 63

أيديولوجية النقاء اليهودي: منظمة لهافا كحالة دراسية
ملكة عبد اللطيف 77

"هبة فلسطين 2021": "الأمل" في مواجهة الجابوتنسكية الجديدة
لمى غوشة 96

العمل في الخفاء: قراءة في ممارسات التجسس على الفلسطينيين
نور بدر 114

المحتويات

أنثولوجيا

عن الرواية وتحولات المجتمع الفلسطيني :ما استمر من مضامين وما جدّ وما غاب
تحسين يقين 130

الهبة.. الانتفاضة.. والمقاومة
وديع ابو سنينة 140

اشتباك فلسطين كاملةً شهادات ومشاهد من الهبة
يامن نوباني 150

متابعات

قرار مجلس حقوق الإنسان بخصوص الأراضي الفلسطينية.. فهم قانوني عام
مي بركات 167

تداعيات قبول إسرائيل كعضو مراقب في الاتحاد الأفريقي على القضية الفلسطينية
هند المحلي سلطان 176

دراسات تاريخية

في ذكرى هبَّة البراق الثانية والتسعين
عوني فارس 191

مقابلة العدد

ضوء في آخر «نفق الحرية» عيسى قراقع
حاوره أحمد عز الدين أسعد 206

صورة قلمية

كريمة عبود.. المصورة الأولى في فلسطين
ريهام المقادمة 216

مراجعات

فلسطين.. أربعة آلاف عام في التاريخ
حسام ابو النصر 226
إما نحن وإما هم، معركة القسطل: الساعات الأربع والعشرون الحاسمة
مرح خلف 238
حرب المئة عام على فلسطين: قصة الاستعمار الاستيطاني والمقاومة 1917-2017
مرح حرز الله 246

مراجعات قصيرة

رنيم العزة 257

وثائق

كلمة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 76، نيويورك 24 سبتمبر/ أيلول 2021 279

صورة الغلاف: لوحة للفنان الفلسطيني الراحل اسماعيل شموط

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها، ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

تصميم : أمير الطويل

بيتا.. أيقونة المقاومة الشعبية ضد الاستيطان

أمجد ابو العز*

يبدو أن الثابت الإسرائيلي الوحيد على الأرض في التعامل مع الفلسطينيين، هو الاستيطان ومصادرة الأراضي في ظل انقسام وانسداد الأفق السياسي. لا يمكن تحليل المشهد السياسي الفلسطيني والإسرائيلي، والمشهد الاستيطاني في الضفة الغربية، ولا سيما في بلدة بيتا جنوب محافظة نابلس، دون وضعه في سياق الأحداث السياسية الدولية والإقليمية.

على مدار الخمس سنوات الماضية، تسارعت الأحداث السياسية في العالم وفلسطين، بدءاً من صعود يميني أميركي متطرف بقيادة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب الذي يعتبره الفلسطينيون الأسوأ بالنسبة لهم على الإطلاق مقارنة برؤساء الولايات المتحدة الأميركية السابقين. وأسهم وصول ترمب للسلطة في تعزيز سيطرة اليمين الإسرائيلي على مقاليد الحكم في إسرائيل بقيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي قدّم الضفة الغربية وأراضيها قرباناً لحلفائه السياسيين من أجل البقاء على رأس هرم السلطة في إسرائيل. التحالف الأميركي- الإسرائيلي ألقى بظلاله على المشهد السياسي الفلسطيني وما عانت منه السلطة الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، من سياسات وحصار مالي واقتصادي، عبر قطع المساعدات الأميركية وتحريض العديد من الدول على فعل الشيء ذاته، فضلاً عن تضييقات وتوغل استيطاني هو بمثابة نتاج تحالف اليمين الإسرائيلي والأميركي، تضاف إلى ذلك مسألة الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل.

تم خلال عهد نتنياهو شرعنة الاستيطان عبر قوانين هادفة للاستحواذ على أملاك الفلسطينيين عبر قانون صدر في 2017 ليضاف إلى قانون على يهودية الدولة، وهو ما يؤدي إلى إلغاء حقوق فلسطينيي 1948 ويمهد لطردهم. ومن أخطر البنود التي يتضمنها هذا القانون هو اعتباره الاستيطان قيمة قومية تعمل الدولة على تشجيعه ودعم استمراريته وتثبيته. سياسة نتنياهو ساهمت في رفع عدد المستوطنين في الضفة

* رئيس قسم الدراسات الاجتماعية في كلية الدراسات العليا في الجامعة العربية الأمريكية

الغربية إلى نحو 700 ألف مستوطن موزعين على نحو 132 مستوطنة و134 بؤرة استيطانية عشوائية (غير رسمية)، بالضفة الغربية[1].

رغم رحيل نتنياهو الرسمي عن المشهد السياسي الإسرائيلي، إلا أن أثره ودولته العميقة ما زالت تمسك بالعديد من تلابيب وخيوط المشهد السياسي في إسرائيل. يضاف إلى ذلك أن رئيس الوزراء الحالي نفتالي بينيت هو زعيم الاستيطان منذ مدة طويلة، ويرفض صراحة حل الدولتين، وحكومته تحظى بدعم أفيغدور ليبرمان، الحليف الأمني السابق لنتنياهو ومنتقد عملية السلام. وبرأي بينيت، يرتبط الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً بمجموعة الأيديولوجيات الدينية التي تعود إلى مفهوم إسرائيل، أو الحدود التوراتية لدولة يهود. ويخطط ضمن ميزانية الحكومة بناء ٢٢٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية و٩٠٠٠ في القدس الشرقية وغيرها. كما أن المنظور الأمني ما زال هو المقياس الأساسي للحكم على السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، دون أي اعتبار لمسار التسوية السلمية مع الفلسطينيين.

المشهد الاستيطاني في الضفة الغربية، وخاصة جنوب محافظة نابلس، لا يختلف عن باقي المحافظات، فبالإضافة إلى تسارع بناء وتوسع المستوطنات، تعاني المحافظة وقراها من توسع استعماري عبر شق طرق استيطانية التفافية حديثة لربط مستوطنات الضفة الغربية ولا سيما مستوطنة أرئيل، الأضخم بشمال الضفة الغربية، لضمان ضم هذه المستوطنات في أي عملية سياسية، ما ساهم في قطع أوصال الضفة الغربية. الطريق الاستيطاني الجديد الذي بدأ الاحتلال بشقه هذا العام 2021، يمتد بطول 7 كيلومترات في قريتي حوارة وبيتا جنوب نابلس، ويصادر بذلك ويلحق الضرر بمساحة كلية تقدر بأكثر من 1100 دونم. ومحافظة نابلس محاطة بأكثر من 10 مستوطنات وبؤر استيطانية حولت حياة الفلسطينيين لجحيم، خاصة في ظل غياب أي رادع للمستوطنين[2].

بيتا: حالة نضالية وعنوان لمواجهة مستمرة

تتمتع بيتا بموقع متميز في جنوب محافظة نابلس، جعلها درة «قرى المشاريق» وهي نحو ثلاثين قرية على طول الجهة الشرقية للطريق المقدسة التي تصل القدس بمدينة نابلس، وبعدد سكاني يصل إلى نحو 70 ألف نسمة موزعين على بلاطة وعسكر وعزموط وبيت دجن وعورتا وقبلان ودير

الحطب وسالم وعقربا وتلفيت وقريوت ودومة وجالود. تتميز بلدة بيتا بارتفاع نسبة المتعلمين فيها من حملة الشهادات العليا حيث تحتضن ما يقارب 70 أستاذاً جامعياً من حملة الدكتوراة. تشكل أراضي بيتا من مرتفعات جبلية يتخللها عدد من الأودية، تتجه في مجراها من الشرق إلى الغرب، وتعد من أهم الأماكن العالية في فلسطين المحتلة ومدينة نابلس، وتبلغ مساحة أراضيها كاملة 22 ألف دونم، تزرع بصورة أساسية بأشجار الزيتون والتين واللوز. كما يوجد في البلدة العديد من العيون والينابيع، أهمها عين عوليم وعين روجان وبيرقوزا وعين سارة وعين المغارة وعين الغوطة.

يتمتع أهالي بيتا بحس جماعي دفاعي، فعند تعرض القرية للخطر، يتكاتف كل السكان وتزول الفروق بين كل سكان القرية، فتجد الطبيب والأكاديمي والصيدلي والعامل والطلاب في صف واحد. تحتلّ بيتا مع قرى المشاريق موقعاً فاصلاً بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وتشكّل نقطة ارتكاز إستراتيجية مُشْرِفة على تلال واسعة يمكنها أن تتطور إلى حاجز إستراتيجي، ومن شأن إقامة بؤرة استيطانية في بيتا أن تتطور بارتباطها بمستوطنة كفار تفوح في غربي نابلس قرب حاجز زعترة العسكري، لذلك، كانت ردة فعل أهالي بيتا عالية جداً عندما أقامت سلطات الاحتلال بؤرة استيطانية مستفزة مكونة من بيوت جاهزة مسبقة الصنع، مدّوا إليها الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وطريق مسفلتة في زمن قياسيّ، وجعلوها في قمة عالية تتوسط البلدة في جبل صبيح.

على الرغم من أنّ اسم بلدة بيتا يعود إلى كونها كانت مبيتاً آمناً للسكان على حد قول أهالي البلدة، فإن الاحتلال الإسرائيلي يحاول الآن أن يسلبها أمنها بالاستيطان والتهجير. تاريخياً، شكلت بلدة بيتا التي تبعد عن مدينة نابلس نحو 13 كلم بتعداد سكان يصل إلى نحو 16 ألف نسمة، حالة نضالية فريدة من نوعها وعنواناً للمواجهة. ومنذ العام 1967، قتلت إسرائيل سبعة وسبعين مواطناً من البلدة المناضلة، كان آخرهم من استشهد في مواجهات جبل العُرمة وجبل صبيح، وهم إسلام دويكات، وعماد دويكات، وشادي الشرفا، وأحمد بني شمسة، ومحمد سعيد حمايل، وزكريا حمايل، وعيسى برهم، والشهيد الثامن طارق صنوبر من قرية يتما المجاورة.

بيتا ومقاوموها كانت وما زالت حاضرة في معظم الثورات الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني ومن بعده الاحتلال الإسرائيلي، سواء في معركة دوما 1937 ومعركة بيت فوريك عام 1938 ضد الاحتلال الإنجليزي وغيرها

من المعارك كما يروي الباحث والروائي ابن بلدة بيتا الدكتور سرمد التايه. يرى التايه أن السجل النضالي للبلدة امتد إلى ما بعد النكبة، وشارك أبناؤها بمعركة المزار قضاء جنين عام 1948 ومعركة الدفاع عن حيفا في ذات العام، واستُشهد اثنان من أبطالها. وفي التفاصيل التي يسردها الكاتب التايه، فإنه في عام 1967، استشهد ثلاثة آخرون خلال المعارك التي خاضها الجيش الأردني دفاعاً عن مدينة القدس، وفي العام ذاته، استشهد مواطن في معركة خاضها رجال المقاومة الفلسطينية على أراضي قرية بيت فجّار، واستشهد آخر في معركة جبل قرنطل في أريحا. وفي سنة 1968، استشهد أحد شبابها في عمليةٍ فدائيةٍ بمواجهة مع الجيش الإسرائيلي في وادي القلط. واستشهد آخر سنة 1970 في معركة الجحفية، وفي سنة 1976، استشهد اثنان في تل الزعتر في بيروت وآخر في العراق، والكلام هنا للتايه. على الرغم من معاركها مع الاحتلال وأطماع المستوطنين فيها، إلا أنّ البلدة لم تخسر أي قطعة أرض من أراضيها لصالح الاستيطان. وتعتبر محاولات المستوطنين السيطرة على جبل صبيح وجبل العُرمة في بلدة بيتا أقوى مثال على تسارع الاستيطان بالمنطقة. فعلى مدار قرابة أربعة أشهر، تحولت بلدة بيتا إلى نموذج «وأيقونة للمقاومة الشعبية ضد الاستيطان»، على حد وصف الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، وأصبح اسم البلدة يقترن بالمقاومة الشعبية في الشيخ جراح وسلوان والقدس وغزة.

تاريخياً، تميزت بلدة بيتا بمقاومتها الشرسة للاستيطان ومحاولات السيطرة على أراضيها لم تهدأ منذ عام 1988 حين حاول الاحتلال في ذلك العام تشييد أول مستوطنة في جبل العُرمة الواقع في الشمال الشرقي للبلدة. ويرتفع جبل العُرمة نحو 890 متراً عن سطح البحر، فهو الأعلى بعد جبل عيبال في المنطقة، وهو أول ما يسقط عليه الثلج في فلسطين شتاءً، ويشرف الجبل على بلدات بيتا وعورتا وحوارة وشرق نابلس، ويحتضن الجبل آثاراً كنعانية يزيد عمرها على 5 آلاف عام، تشمل بقايا قلعة و18 كهفاً ضخماً كانت تستخدم لتخزين المياه والحبوب. ويشكل الجبل بآثاره مزاراً سياحياً ومتنفساً لأهالي بيتا.

وإثر محاولة الاحتلال الاستيلاء على الجبل في عام 1988، انتفض الأهالي واستشهد موسى صالح بني شمسة، وحاتم فايز أسعد، وعصام عبد الحليم محمد سعيد. وقُتل مستوطنان. وما زالت «حادثة البلد»، كما يطلق عليها أهالي بلدة بيتا، ماثلة في وجدان أهلها لما عايشوه من بطش

وتنكيل من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. حينها تعرضت البلدة إلى فرض الحصار ومنع التجول وعمليات هدم منازل المقاومين، وواصل الجيش تمشيط الوِدْيان المحيطة واقتحام البيوت وصَلْب الأهالي خارج بيوتهم في إطار مطاردة علنية للبلدة وإيقاع عقوبة جماعية عليها، وتحولت مدارس البلدة الى سجون ومعتقلات ومراكز تعذيب لشباب البلدة. وخلال زيارته للبلدة في أعقاب الحادثة، هدد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحق رابين بهدم البلدة «بيتاً بيتاً»، وبالفعل، نفذ تهديده وهدم نحو 30 منزلاً ونفى 5 من أبنائها واعتقل العشرات[3] .

تجددت محاولات إقامة مستوطنة على جبل العرمة في عام 2020، حين حاول الاحتلال الإسرائيلي مدعوماً بأكاديميين من قسم الآثار من جامعة أرئيل ومستوطنيه تحويل جبل العُرمة التاريخي إلى مزار ديني وتاريخي يهودي تحت ذرائع أن الجبل يحتضن «مواقع أثرية» يهودية، وليست رومانية كما يقول الفلسطينيون. محاولات الاحتلال للسيطرة على الجبل للمرة الثانية وجدت مقاومة شرسة من أهالي بيتا واستشهد على إثرها الشابان إسلام دويكات والفتى محمد عبد الكريم حمايل. وعلى الرغم من وصول الاحتلال إلى قناعة بعدم مصداقية روايته من الناحية التاريخية والعلمية، إلا أنّ الجبل بقي محط أنظار وأطماع المستوطنين من مستوطنة يتسهار وإيتمار بالدرجة الأولى، ولا تخلو تلال الجبل من زياراتهم المتقطعة له تحت حماية جنود الاحتلال. معارك بيتا كانت وما زالت رسالةً قويةً للاحتلال من أهالي البلدة بأن جبل العُرمة لن يكون لقمةً سائغةً، ومن آثار ذلك أن بيتا من القرى القليلة التي بقيت بمنآى عن الزحف الاستيطاني بمنطقة جنوب شرق نابلس. على الرغم من البطش والتنكيل الإسرائيلي بأهالي بيتا، إلا أنّ المستوطنين الذين ارتدوا على أعقابهم عام 1988، عن جبل «العرمة»، عادوا بعد ثلاثة وثلاثين عاماً إلى محاولتهم الاستيطانية على قمة جبل «صبيح»؛ الجبل المقابل لجبل «العرمة» العائد ملكيته إلى «بيتا» وجوارها، في الواقع، وكما سيتم توضيحه في الأسطر التالية، لم تتوقف المحاولات منذ ثمانينيات القرن الفائت.

بعد ثلاثة وثلاثين عاماً، يَصْعد المستوطنون إلى جبل «صبيح» المطل على بلدة «بيتا» من جهة الجنوب ويقيمون بؤرة استيطانية تحت اسم «أفيتار» نسبة إلى المستوطن القتيل على حاجز زعترة «أفيتار بوروفيسكي». في إطار تنفيذ خططهم الموضوعة في سبعينيات القرن الماضي المعرَّفة

بمصطلح «الصعدات»، نسبة للمخطط الموضوع من قبل مجلس المستوطنات بالصعود على رؤوس جبال الضفة الفلسطينية لأغراض السيطرة وبناء البؤر الاستيطانية، ومن ثم العمل على تشريعها. هذه المستوطنة التي غرزها الاحتلال في قلب بيتا جاءت لتفرض واقعاً جديداً في المكان الذي كان يخلو من أي حضور استيطاني حتى مايو (أيار) من هذا العام 2021.

فبعد ساعات من عملية حاجز زعترة الذي لا يبعد عن بلدة بيتا سوى 3 كيلومترات في مطلع مايو (أيار) من 2021، بدأ المستوطنون في إقامة بؤرة استيطانية على جبل صبيح الذي تعود ملكية الأراضي فيه، والمصنفة جميعها كمناطق «ج»، لأهالي قرى ثلاث، هي بيتا التي تملك ما يقارب 20 في المئة من أراضي الجبل، وبلدتي قبلان ويُتما اللتين تملكان الحصة الكبرى من أراضي الجبل. في الواقع، استغل المستوطنون الانشغال بالهبة الفلسطينية في الداخل المحتل، والعدوان الأخير على غزة التي تزامنت مع عملية زعترة، وعملية انتقال السلطة في إسرائيل وقاموا بتشييد أربعة كرفانات (بيوت متنقلة) على قمة جبل صبيح ليرتفع العدد خلال أقل من شهر إلى نحو 40 بيتًا ومنشأة يحرسها برجان عسكريان ومبانٍ إسمنتية تحظى بخدمات بنى تحتية كاملة من شوارع وماء وكهرباء وحراسة أمنية مشددة من كتيبتين عسكريتين. البؤرة أقيمت بدعم سخي من حركة «ناحالا» الاستيطانية، التي تشرف حالياً على إقامة سبع بؤر استيطانية أخرى جديدة، من خلال تكوين «أنوية استيطانية» تضم كل واحدة ما بين 15 إلى 25 أسرة إسرائيلية، وإرسالها إلى تلال مختلفة لبناء «مجتمع مستوطنين» من الصفر. حتى الآن، استولى المستوطنون على حوالي 20 دونماً من مساحة الجبل، علماً أن المخطط الذي كشفت عنه حركة «ناحالا»، يهدف إلى الاستيلاء على كامل مساحة الجبل[4].

محاولات السيطرة على جبل صبيح وإقامة مستوطنة على قمته ليست جديدة، فهي جاءت بعد 5 محاولات فاشلة على مدار الثلاثين عاما الماضية. وتهدد بؤرة أفيتار في حالة إقامتها بقطع تواصل القرية ومصادرة أراضيها، فهي تجثم فوق 20 دونماً. ولن يتوقف الاستيطان عند 20 دونماً هي مساحة البناء فقط في جبل صبيح، بل سيُهوَّد الجبل بكامله والمقدر بنحو 840 دونماً، وستفصل المستوطنة المذكورة شمال الضفة الغربية عن جنوبها، وستجعل من حاجز زعترة القريب بوابة بينهما، كما ستربط مدناً إسرائيلية مثل تل أبيب غرباً مع مستوطناتها في الأغوار الفلسطينية شرقاً.

تعود محاولة الاستيلاء على جبل صبيح إلى وقت سابق، حيث فرض جيش الاحتلال سيطرته على 11 دونماً من أراضي جبل صبيح في ثمانينيات القرن الماضي من خلال أمر وضع يد ووسع سيطرته إلى 24 دونماً في العام 2018 من خلال أمر وضع يد آخر، وأدت هذه الأوامر العسكرية إلى منع أو تقييد المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية. ومع ذلك، فإن المساحة التي تمتد عليها البؤرة الحالية وصلت 35 دونماً، وتجاوزت تلك التي استهدفها الأمران العسكريان السابقان. وأقام الجيش الإسرائيلي معسكر «تابوحيم» على قمة الجبل، ولكنه قام بالانسحاب منه بعد عدة سنوات. تجددت محاولة الاستيلاء على الجبل عام 2013، حيث أقام المستوطنون البؤرة الاستيطانية «أفيتار» على جبل صبيح قبل أن يتم إخلاؤها بعد فترة قصيرة، وذلك بأمر عسكري وقعه «نيتسان ألون»، قائد منطقة الوسط في الجيش الإسرائيلي في حينه. و أفيتار: هو اسم مستوطن قتل بعملية طعن وقعت في نفس العام عند حاجز زعترة.

فور اكتشاف أهالي بيتا حركة البناء في مستوطنة أفيتار على جبل صبيح، وفور انكشاف التوسعات الاستيطانية في المنطقة، انطلقت فعاليات ونشاطات سكان البلدة عبر فعاليات احتجاجية وتصعيد مقاومتهم الشعبية لإزالة البؤرة الاستيطانية فوق الجبل. الفعاليات البيتاوية تنوعت وشملت عدة أصعدة قانونية وإعلامية وسياسية واقتصادية، وأخيراً المقاومة الشعبية السلمية اللاعنفية التي ابتكرها الأهالي على مدار الفترة الماضية وشكلت نموذجاً تحتذى به باقي القرى المجاورة.

المعركة القانونية

على الرغم من إدراك أهالي بيتا أن القضاء الإسرائيلي جندي في المؤسسة الأمنية والسياسية والعسكرية الإسرائيلية، إلا أنهم وفور البدء في إقامة الكرفانات من قبل المستوطنين وبحماية جنود الاحتلال الإسرائيلي، شرعوا بالتعاون مع مؤسسات قانونية محلية في جمع الوثائق الخاصة بأصحاب الأراضي، واستخراج القيود التي تثبت ملكيتهم للأراضي، لتقدم أمام المحاكم الإسرائيلية بهدف إزالة البؤرة الاستيطانية. وتعود الأراضي في جبل صبيح إلى 87 مواطناً من بيتا وبتما وقبلان، فيما تعود ملكية قمة الجبل التي أقيمت عليها البؤرة لـ17 مواطناً من قبلان وأربعة آخرين من بيتا[5]. على مستوى المؤسسات المحلية، عقدت بلدية بيتا بالتعاون مع التنظيمات والفصائل الفلسطينية فيها عدة اجتماعات مع الأهالي وأصحاب الأراضي

في المنطقة المهددة بالاستيطان، وتم حصر الأراضي في منطقة جبل صبيح، وذلك لمعرفة إن كان سمسار ما قد زوّر وكالة بيع وشراء أرض لأحد المغتربين أو المتوفين، وباع أرضاً للمحتل، كما حدث سابقاً في تسريب أراضٍ للاحتلال بهذه الطريقة. كما قامت البلدية بجهود شعبية وقانونية، ونفذت خطوات عدة تضمنت زرع أشجار زيتون، وشق طرق وتوسيعها في المناطق القريبة من الأرض المصادرة في جبل صبيح[6]. ومما عزز موقف الأهالي أن الأراضي التي أقيمت فيها البؤرة هي زراعية، كما يقول الدكتور موسى عبد المعطي أحد ملاك الأراضي المستولى عليها في جبل صبيح ، ويمتلك أصحابها أوراقاً ثبوتية تفند ادعاءات المستوطنين ملكيتها لهم، ما جعل جيش الاحتلال يعترف لاحقاً، كما سيتم تبيانه، أن البؤرة غير شرعية[7]. وفي 25 حزيران (يونيو) 2021، قدّم مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان وبالنيابة عن أصحاب الأراضي الفلسطينيين في منطقة جبل صبيح، رسالة إلى المستشار القضائي لسلطات الاحتلال في الضفة الغربية. طالبت الرسالة بالتنفيذ الفوري لأمر إخلاء المستوطنين من بؤرة أفيتار المقامة على أراضي جبل صبيح، وإزالة جميع مبانيها. وبعد أربعة أيام من هذه الرسالة، توجه مركز القدس برسالة ثانية إلى المستشار القضائي لحكومة الاحتلال لمطالبته، بوصفه المكلف بحماية ما تسمى سلطة القانون، بالتحرك ضد أي صفقة محتملة من شأنها تثبيت الوجود الاستيطاني على أراضي جبل صبيح، وبالتالي تبييض وإضفاء الشرعية على البؤر[8]. وحسب تقارير إعلامية، فقد توصل المستوطنون وحكومة الاحتلال إلى اتفاق يقضي بموافقتهم على الخروج من البؤرة مؤقتاً مع إبقاء مبانيها قائمة، وإصدار أمر وضع يد جيش الاحتلال على الأراضي ريثما تدرس الوضعية القانونية للأراضي. وكان المستوطنون قد اعترضوا على الأمر العسكري بإخلائهم، ولكن كل اعتراضاتهم رفضت نظراً لأنهم لم يحصلوا على أي ترخيص من الإدارة المدنية للبناء في المنطقة. بالمقابل، قدم مركز القدس للمساعدة القانونية، بالتعاون مع هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، التماساً مشتركاً إلى المحكمة الإسرائيلية العليا للمطالبة بإلغاء التسوية التي وقّعتها حكومة الاحتلال والإدارة المدنية والقائد العسكري في الضفة الغربية والمجلس اللوائي السامرة مع مستوطني بؤرة «أفيتار» المقامة على أراضي جبل صبيح، مطالباً بإعادة الأراضي إلى أصحابها. وأوضح المركز أن الاتفاقية أو التسوية المبرمة بين هذه الأطراف الإسرائيلية، قضت بمغادرة المستوطنين مؤقتاً، بينما تبقى مباني البؤرة التي أقاموها على حالها، وتبقى الأراضي مُوصَدة أمام أصحابها ريثما

تسوّي الإدارة المدنية وضع الأراضي القانوني، وإذا ما خلصت إلى أن الأراضي هي «أراضي دولة»، فسوف تعيد المستوطنين إلى البؤرة. ويشير الالتماس إلى أن التسوية التي وصلت إليها الأطراف تنتهك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وخاصة حق الملكية الخاصة للسكان المحميين ومبدأ احترام القوانين السارية في الأرض المحتلة، علاوة على انتهاكها الجسيم للقانون الدولي[9].

وتكمن خطورة هذه الاتفاقية كذلك في إمكانية تحوّلها إلى سابقة ونسقٍ يتبناه المستوطنون في محاولاتهم المستقبلية للسيطرة على المزيد من أراضي الفلسطينيين. تباينت الآراء حول الموقف من مستوطنة أفيتار بين الجيش والمستوطنين، ففي التاسع من شهر حزيران الماضي (2021)، أصدر وزير جيش الاحتلال قراراً بإخلاء البؤرة وإمهال المستوطنين ثمانية أيام لتطبيق القرار، لكن رئيس حكومة الاحتلال السابق بنيامين نتنياهو أجّل القرار، لإحراج نفتالي بينيت رئيس حكومة الاحتلال الجديد على حد قول مسؤول ملف الاستيطان شمال الضفة الغربية غسان دغلس. دغلس يعتقد أن نتنياهو رحّل أزمة جبل صبيح لحكومة اليمين الجديدة بهدف إثارة الرأي العام الإسرائيلي عليها في حال تطبيقها القرار، مضيفًا أن التنافس بين الأحزاب الإسرائيلية على من يقتل أكثر من الفلسطينيين ومن يستوطن أكثر.

بداية المقاومة الشعبية اللاعنفية

بعيداً عن أية التماسات للمحكمة العليا الإسرائيلية، أو أية معارك قانونية أخرى، فإن أهالي بيتا يدركون تماماً أن معركتهم الميدانية هي الأهم، وأنّ مقاومتهم الشعبية لن تخبو إلى أن يتم استرداد جبلهم بالكامل. لذلك، فهم ما إن فرغوا من تشييع جثمان شهيدهم السادس، حتى انطلقوا مجدداً إلى ميادين المواجهة في سفوح جبل صبيح. أهالي بيتا و«حراس الجبل» كما يطلق عليهم، يعتبرون المقاومة الشعبية وأساليبها أسلوب مقاومة يعتمد على استنزاف المستوطنين والاحتلال، وتجعل الاحتلال يتخبط في حماية التجمعات الاستيطانية، ويرتبك في سبل المواجهة المستمرة معهم. ونجحت حالة الضغط الشعبي التي شكلوها على مدى الأشهر الماضية في استصدار قرارات قانونية لصالحهم وإجبار حكومة «نفتالي بينيت»، أحد قادة مجلس المستوطنات في الضفة الغربية، على إخلاء «أفيتار» من المستوطنين عبر عقد صفقة مع قادتهم مقابل بقاء المشروع الاستيطاني في مكانه

وتحويله إلى مدرسة دينية. الصفقة لم تخدع أهالي «بيتا»، وما ظهر من عناصر الصفقة في الإبقاء على إقامة طلبة المدرسة الدينية وطاقمها الوظيفي وبعض العائلات، ليس سوى محاولة مكشوفة تخفي مآربها الحقيقية في رسم الوقائع على الأرض دون إظهار الانكفاء البسيط كانتصار للمقاومة في «بيتا»، وانتظار شرعنه البؤر الاستيطانية، بمعنى تأجيل تنفيذ المخطط الكامل لفرصة لاحقة وتهدئة المشهد العام[10].

أهالي «بيتا» بما يمتلكونه من تجارب وخبرات لم تنطلِ عليهم المناورات، ولم تعنِ لهم هذه التسويات بين جيش الاحتلال ومجلس المستوطنات شيئاً. فالواقع والصور التي نشرت لجنود يساعدون المستوطنين في بناء وتثبيت الكرفانات إلى تواطؤ الجيش معهم ومساهمته في وضع عناصر التسوية بشأن «أفيتار» بالشراكة مع مجلس المستوطنات الذي كان بنيت أحد قادته ولم يلتفتوا إلى التسوية، بل استمروا في مقاومتهم بجميع أشكالها. ويدرك الغالبية العظمى ممن استطلعت آراؤهم من أهالي بيتا أن من يتخذ القرار في إسرائيل «هم المستوطنون، المستوطنون من يقرر سياسة حكومة إسرائيل وما يحصل مجرد خدعة وتبادل للأدوار بين الجيش والمستوطنين وادعاء معارضة إقامة البؤر الاستيطانية، فهو محض ادعاء وافتراء[11]. قدمت بلدة بيتا حتى كتابة هذه السطور في ثورتها لاستعادة «جبل صبيح» ستة شهداء، آخرهم والد خمسة أطفال ارتقى عصر يوم جمعة وهو الشهيد عماد دويكات، في حين كان قد سبقه إلى الشهادة كل من المواطنين عيسى برهم، ومحمد حمايل، وزكريا حمايل، وأحمد بني شمسة، وشادي الشرفا، إضافة الى شهيد سابع من قرية يتما وهو الذي استشهد أيضا في ثورة الدفاع عن الجبل التي تملك قريته جزءا منه. كما أصيب نحو 3850 جريحا أي نحو رُبع سكان البلدة، منهم نحو 150 جريحا تكسرت أطرافهم بالرصاص الحي، و2700 جريح بالمطاط وإصابات مختلفة» بالإضافة إلى اعتقال ما يقارب 40 شابا من شباب البلدة بحجة مقاومة الاحتلال وإعاقة عمل الجيش وتدمير هائل في البنى التحتية والطرق والأراضي الزراعية وأشجار الزيتون.

الإرباك الليلي والنشاطات اللاعنفية

طوّع شباب بيتا عناصر الطبيعة من رياح وضوء وصوت لصالحهم في حربهم مع جنود الاحتلال الإسرائيلي، إذ يُقسِّمون أنفسهم إلى وحدات ومجموعات منظمة، ويتناوبون على ذلك ليل نهار. ما إن يحلّ الظلام على

بلدة بيتا، حتى تصدح مكبّرات الصوت في المساجد بآيات قرآنية ودعوات لتجمع الوحدات على الجبل.

من أهم الوحدات التي اشتهرت عالمياً «وحدة الكاوشوك» (الإطارات)، ومهمتها تبدأ من ساعات ما بعد الظهر وقبيل الفعاليات المسائية، وتعمل على تجميع الإطارات وحرقها لخلق ستار من الدخان الأسود الكثيف يغطي على تحرك الشبان ويخنق المستوطنين. في سعيها للقضاء على الوحدة، قامت إسرائيل باعتقال عدد كبير من عناصرها وحكمت عليهم بالسجن لفترات تتراوح ما بين ستة أشهر إلى عام بذريعة إعاقة عمل جيش الاحتلال الإسرائيلي. كما عمدت قوات الاحتلال على إغلاق جميع مخازن الإطارات المستعملة ومصادرة جميع المركبات التي تساهم في نقل الإطارات واعتقال سائقيها.

الوحدة الثانية هي وحدة «المقاليع» (المقلاع أداة مصنوعة يدوياً من المطاط والحبال)، ومهمتها رشق الجنود بالحجارة من مسافة بعيدة، بالإضافة إلى وحدة الليزر ومهمتها توجيه وهج الليزر وكشّافات المصابيح باتجاه جنود الاحتلال لإرباكهم ومنعهم من التصويب على الشباب المقاوم في أسفل الجبل.

تفنن شباب البلدة في استحداث أدوات جديدة للمقاومة، حيث حمل عدة شبان أبواقاً تصدر أصواتاً مزعجة وقوية يطلقونها تجاه البؤرة الاستيطانية، وتشكيل الأهالي لمجموعة «الرصد»، التي تحمل مناظير لمراقبة المستوطنة الجديدة، والتحرّكات العسكرية قربها، بهدف الاطّلاع على الوضع العام، وكشف كمائن جيش الاحتلال في الجبل وفي محيط المستوطنة. ومن أساليب الإرباك الليلي كذلك، إغلاق الطرق الفرعية الموصلة إلى البؤرة الاستيطانية «أفيتار»، إما بالحجارة الكبيرة، أو بالسواتر الترابية، أو بحفر تلك الطرق لإعاقة تقدم مركبات المستوطنين. كما يقوم الشبان بإطلاق الألعاب النارية.

في الميدان، يزور شيوخ البلدة ووعاظها المرابطين ويمدونهم بالعزيمة ويحثونهم على الثبات والدفاع عن أرضهم. ومثلها وحدة «المولوتوف» المسؤولة عن تجهيز وإلقاء الزجاجات الحارقة. في حين تقوم وحدة الإعلام بمتابعة الأحداث ميدانياً ونقلها عبر وسائل التواصل المختلفة، وفي المواجهة الأخيرة، اشتهرت أيضاً وحدة «الجندي المجهول»، وتضم الأطقم الطبية التي تسعف

المصابين، حيث تم عمل مستشفى ميداني في إحدى مدارس البلدة لمعالجة المصابين[12]. ووحدة الدعم اللوجستي، التي تمدّ المقاومين بالطعام والشراب في الجبل، وتساهم النساء برفد هذه الوحدة بكل احتياجاتها، في وقت تعمل فيه «وحدة التحدي» على إدارة المواجهات في الميدان. إنّ سر استمرار أهالي بيتا في فعالياتهم الشعبية لإجبار المستوطنين على إخلاء البؤرة الاستيطانية، هو غياب الفصائلية والحزبية «المغلقة» في أوساط الشباب الذين يقودون الفعاليات. البعض اعتبر غياب قوة مركزية فصائلية مسيطرة على الأرض من عناصر قوتها واستمراريتها، ولا سيما في ظل رفض «حراس الجبل» السماح برفع أي راية أو علم لأي فصيل فلسطيني باستثناء العلم الفلسطيني، وهو مؤشر على الاتفاق على المواطنة على حساب الانتماء الفصائلي والحزبي، ومؤشر أيضاً على ارتفاع مستوى الوعي السياسي في أوساط الشباب الفلسطيني[13].

لم يتوقف استلهام أسلوب الإرباك الليلي على قرية بيتا، فقد انتقل إلى قرية بيت دجن وقصرة نابلس، حيث بدأ النشطاء في تنفيذ فعاليات الإرباك الليلي؛ لإجبار الاحتلال على تفكيك البؤرة الاستيطانية المقامة على أراضيهم. ومن المرجح أن تنتقل هذه التجربة إلى مناطق أخرى، في ظل النجاح الذي حققته بيتا، وانعكاس تأثيره الواضح على المستوطنين في بؤرة «أفيتار».

موقف السلطة الوطنية والفصائل الفلسطينية

استقبل الرئيس أبو مازن، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، فعاليات بلدة بيتا، التي تشمل مؤسسات البلدة وممثلين عن عائلات الشهداء والجرحى. وأكد الرئيس أن بيتا هي أيقونة المقاومة الشعبية في فلسطين، وحيا أهلها المناضلين الصامدين في أرضهم والمدافعين عنها، مضيفاً أنهم سطروا ملحمة في المقاومة الشعبية السلمية[14]. من جانبها، تعمل هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في شمال الضفة على تعميم الفكرة على بقية المواقع في الضفة الغربية، بحيث تصبح مهارة حياتية، مع الاختلافات الجغرافية التي قد تفرض نفسها هنا أو هناك. تبعت ذلك مشاركة محمود العالول، نائب رئيس حركة فتح، ووليد عساف، رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، وعدد من الشخصيات الرسمية من الفصائل الفلسطينية في فعاليات الإرباك الليلي في بيتا. واعتبر محمود العالول نائب رئيس حركة فتح خلال زيارته لجبل صبيح بيتا أيقونة المقاومة الشعبية، متعهداً

باستمرار المعركة حتى الحرية[15].

شكلت بلدة بيتا حالة نضالية فردية من نوعها بمقاومتها العسكرية وبمقاومتها اللاعنفية، لكن على الرغم من الزخم الشعبي الذي شهدته البلدة على مدار أشهر، إلا أن فكرة المقاومة الشعبية، ما زالت تعترضها العديد من التحديات السياسية التي تعيق انتشارها بشكل واسع على أرض الواقع، من هذه التحديات غياب عنصرين أساسيين يتوجب توافرهما لتعزيز ودعم هذا النوع من المقاومة، أولهما توفر الدعم والإجماع الوطني والشعبي بشكل كامل، والثاني توفر الدعم والمساندة السياسيين ضمن خطة متكاملة[16].

على الرغم من أن الغالبية العظمى من القائمين على المقاومة الشعبية في بلدة بيتا لديهم انتماءاتهم التنظيمية سواء لفتح أو لحماس أو للجبهة الشعبية والديموقراطية، إلا أنهم يشاركون في فعاليات المقاومة الشعبية بعيداً عن الفصائلية والحزبية، بل يعتبرون أنفسهم نشطاء ورافضين لسياسات الاستيطان والأهالي المتضررين من سلب أراضيهم. على الجبل، الجميع يعمل بروح الفريق الواحد، ويحاول تجنب أية خلافات سياسية، لذا لا يمكن تمييز الانتماءات السياسية لحراس الجبل أو المنخرطين بالمقاومة الشعبية.

كما أن كل قرية وبلدة تقاوم الاستيطان «بمفردها» بعيداً عن الحس الجماعي المنسق المطلوب لنجاح المقاومة الشعبية، ففعاليات بيتا منفصلة عن فعاليات بيت دجن وعن قصرة، ولا يوجد تنسيق مباشر بين مناطق التماس في القرى المهددة بالاستيطان[17]. لذا تفتقر وسائل المقاومة الشعبية في الضفة الغربية، بشكل عام، للقوة والزخم القادرَين على إحداث تغيير في الواقع الاستيطاني، أو استقطاب الجماهير للالتفاف حول المقاومة السلمية والانخراط فيها. يظهر هذا الأمر جلياً في عدم توقف الاستيطان بالضفة الغربية، وعنف المستوطنين الذين يهاجمون الفلسطينيين وقراهم بشكل دائم. وغياب الإجماع والحاضنة الرسمية مرده إلى انغلاق الأفق السياسي فيما يتعلق بعملية السلام مع الجانب الإسرائيلي، وغموض مستقبل القضية الفلسطينية، وسياسات التنكيل ومصادرة الأراضي والاغتيالات والتوسع الاستيطاني الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية. كما أن هناك عدداً لا بأس منه من القيادات والفصائل الفلسطينية لا تؤمن بالمقاومة الشعبية اللاعنفية، أو لا تملك خطة لدعمها أو تبنيها، وهذا بدوره ساهم في

غياب الرؤية الموحدة بين المؤسسات واللجان القائمة على المقاومة الشعبية وخلق فجوة كبيرة بين القيادة الميدانية والقيادة السياسية العليا خاصة فيما يتعلق بالإستراتيجية والتكتيك والربط بالأهداف الوطنية العليا[18].

الهوامش

1 عبد الرؤوف أرناؤوط، بدون القدس..نصف مليون مستوطن بالضفة الغربية، **وكالة الأناضول**، 20 كانون ثاني (يناير) 2021. https://bit.ly/3lV3€eo

2 **وكالة صفا**، غانتس: سيتم إخلاء البؤرة الاستيطانية قرب بيتا، 27 حزيران (يونيو) 2021. https://bit.ly/2ZBfsX9 .

3 أبو زيد صالح الخريوش، مقابلة شخصية، بيتا، 14 آب (أغسطس) 2021 .

4 **مدار**، قضية البؤرة الاستيطانية «أفيتار» (جبل صبيح) وانعكاسها على الحكومة الإسرائيلية، 25 حزيران (يونيو) 2021. https://bit.ly/3ueLND6

5 المصدر نفسه.

6 حمايل (القائم بأعمال رئيس بلدية بيتا)، مقابلة شخصية، بيتا، 10 آب (أغسطس) 2021.

7 المصدر نفسه.

8 **مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان**، تقديم اعتراض قانوني على محاولة جيش الاحتلال تبييض سرقة أراضي أهالي بيتا وقبلان ويتما. https://bit.ly/3z€9qGk

9 المصدر نفسه.

10 بدون أسم، مقابلة شخصية، بيتا، 15 آب (أغسطس) 2021.

11 ماهر برهم، مقابلة شخصية ،بيتا، (16 آب (أغسطس) 2021

12 شادي حمايل (رئيس فرع الهلال الأحمر في بلدة بيتا)، مقابلة شخصية، بيتا، 15 آب (أغسطس) 2021.

13 نسيم معلا، مقابلة شخصية، بيتا، 15 آب (أغسطس) 2021.

14 **وفا**، الرئيس يستقبل فعاليات بلدة بيتا، 5 تموز (يوليو) 2021. https://bit.ly/3oaHMib

15 **الأيام**، «العالول: بيتا أيقونة المقاومة والمعركة مستمرة حتى الحرية»، 1 تموز (يوليو) 2021. https://bit.ly/3m7ZlNg

16 سعيد حمايل (والد الشهيد محمد حمايل)، مقابلة شخصية، بيتا، 18 آب (أغسطس) 2021.

17 كريم قرط، الضفة و»الإرباك الليلي» المقاومة الشعبية والنماذج الملهمة، **فلسطين اليوم**، 17 تموز (يوليو) 2021. https://bit.ly/3ALFbi4

18 أحد رجال الأمن الفلسطينيين على الأرض، مقابلة شخصية، بيتا، 12 آب (أغسطس) 2021.